أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإشراف والرقابة في الدول العربية

اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية

رقم
108
2019

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإشراف والرقابة في الدول العربية

اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية

صندوق النقد العربي

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

تـقديـم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سـنوات، بدعوة أحد أصـحاب المعالي والسـعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصـــدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصـــرفية التي تتعلق بأنشـطة المصـارف المركزية ومؤسـسـات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضـــوء ما تضـــمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناســب أن تتاح لها أكبر فرصـــة من النشـــر والتوزيع. لذلك، فقد باشـــر الصـــندوق بنشـــر هذه الســـلســـة التي تتضـــمن الأوراق التي يقدمها الســـادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصـــندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضـــايا. فالهدف الرئيســـي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

تمهيـــد 5

أولاً :الاحتياجات من المعلومات الائتمانية لأغراض الاشراف والرقابة 8

ثانياً: دور مكاتب الإستعلام الائتماني والمعلومات المتوفرة لديها..... 11

ثالثاً :كيفية استخدام المعلومات الائتمانية في الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية 12

رابعاً :أهم التحديات التي تواجه قد تواجه قطاع المعلومات الإئتمانية 24

خامساً :تجربة مصرف لبنان..... 25

سادساً: الخلاصة والتوصيات..... 31

تمهيـــد

في إطار جهود صندوق النقد العربي الهادفة إلى توفير المشورة الفنية للدول العربية للارتقاء بنظم المعلومات الائتمانية وتطويرها، بادرت أمانة الصندوق منذ عام 2008 بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لإطلاق مبادرة "تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر"، وقد حققت المبادرة نجاحا ملحوظا واستفادت منها حوالي ثلاث عشرة دولة عربية.

إلى جانب المبادرة العربية للاستعلام الائتماني، تم إنشاء اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية بهدف المساهمة في تطوير نظم المعلومات الائتمانية ونظم تسجيل الضمانات والرهونات في الدول العربية من خلال تقديم النصح للسلطات الوطنية لتطوير وتحديث أنظمتها. كذلك دراسة سبل تبادل المعلومات الائتمانية، وإمكانية ربط أنظمة الاستعلام الائتماني في إطار إقليمي بما يخدم الأغراض والمصالح المشتركة مع مراعاة التشريعات والقوانين المحلية لكل دولة.

تهدف اللجنة إلى تعزيز التعاون والتنسيق وكذلك تبادل الخبرات والتجارب في مجال نظم الاستعلام الائتماني بما يساهم في مواكبة تنامي الأنشطة والخدمات المالية والمنتجات ذات القيمة المضافة بين الدول العربية. إضافة إلى تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بأنظمة الاستعلام الائتماني في دول المنطقة وكذلك المؤسسات الدولية ذات العلاقة واللجان المماثلة.

يسعى صندوق النقد العربي إلى زيادة الوعي بقضايا أنظمة المعلومات الائتمانية في الدول العربية ويولي أهمية كبيرة لتطويرها، وكذلك تعزيز سلامة وكفاءة القطاعات المالية والمصرفية في الدول العربية، والعمل على تطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال صناعة الائتمان بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي. وفي إطار عمل اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، أعدّ الصندوق لهذا الغرض هذه الورقة حول أهمية المعلومات الائتمانية ودورها في دعم وتحسين الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية.

في العديد من البلدان، تلعب نظم المعلومات الائتمانية دورا هاما في دعم تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه، سواء كان ذلك في جانب الرقابة الاحترازية الجزئية أو في جانب الرقابة الاحترازية الكلية. فتوافر المعلومات الائتمانية عن المقترضين لقروضهم بشكل إفرادي يجعل من الممكن للسلطات الرقابية والاشرافية على القطاع المالي تنفيذ تقنيات متطورة لتحديد مخاطر الائتمان للبنوك خصوصاً في ظل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) . حيث إن الاعتماد على المعلومات الائتمانية يتيح الاستفادة المثلى وضمان التنظيم الحكيم للمعايير المتعلقة بمتطلبات المخصصات ورأس المال لتغطية الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة على التوالي. كما يساعد أيضا من التحقق من صحة نظم التقييم الداخلية للبنوك، وأداء اختبارات الضغط.

لمواكبة تطورات القطاع المالي، تزداد احتياجات السلطات الاشرافية إلى المعلومات الائتمانية الدقيقة، وكذلك إلى جهة يعهد إليها جمع المعلومات عن الائتمان بطريقة مفصلة وبسهولة. والأهم من ذلك، تزداد احتياجات السلطات الاشرافية إلى تطوير الجانب العملي لاستغلال البيانات بشكل فعال وتطوير المعرفة بهذا الجانب، بما فيه تطوير الآليات التي تسمح باستغلال أكبر قدر ممكن من المعلومات الائتمانية المتوفرة.

في هذا الصدد، تشكل المعلومات الائتمانية عاملا أساسيا لتعزيز التنظيم والإشراف على النظام المالي، ومدى دقة وتوافر المعلومات التي يمكن جمعها من قبل السلطات الاشرافية، وهو ما يعتبر جزء من مجموعة آليات الرقابة الاحترازية لرصد مواطن الضعف المحتملة على المستويين الجزئي والكلي.

إلى جانب دور المعلومات الائتمانية في تحسين تقييم مخاطر الدائنين، تيسير الحصول على التمويل، تعتبر أيضا أداة هامة للسلطات الاشرافية والرقابية على البنوك والهيئات التنظيمية لتعزيز الاستقرار المالي. لعل أهم نتائج الأزمة المالية هو التركيز على أهمية الرقابة المنتظمة والدقيقة لتعرض البنوك للمخاطر. فالقدرة على تقييم مخاطر الائتمان للمقترضين في النظام المالي يوفر معلومات هامة لرصد جودة محافظ البنوك.

تأتي هذه الورقة لتناقش الأهمية الكبيرة للمعلومات الائتمانية والدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في تعزيز وتطوير الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية. حيث تحتوي أنظمة المعلومات الائتمانية الحالية على بيانات وافية حول مخاطر الائتمان في القطاع المالي. وهناك إمكانية كبيرة لتحسين استخدامها لإدارة المخاطر وكذلك لمهام الإشراف والرقابة على البنوك وعلى المؤسسات المالية.

الرقابة على المؤسسات المالية

تقوم البنوك المركزية بالمحافظة على سلامة واستقرار القطاع المالي من خلال تعزيز رقابتها على مختلف المؤسسات المالية بموجب التشريعات التي تصدرها وبشكل مستمر، ومن بين ما تهدف اليه تلك التشريعات ما يلي:

1- الحفاظ على الاستقرار المالي

2- حماية المستهلك المالي

3- تنظيم التنافسية في السوق

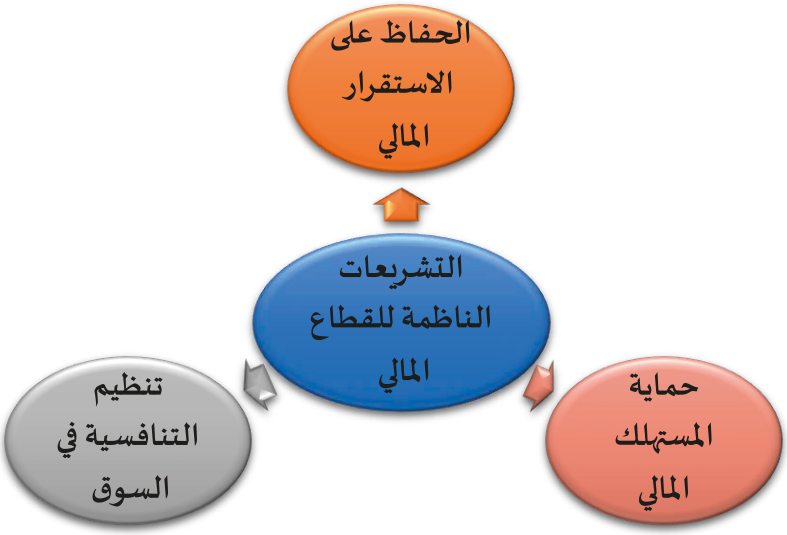

حيث تقوم البنوك المركزية بمتابعة امتثال تلك المؤسسات المالية لهذه التشريعات من خلال الرقابة المكتبية والميدانية بهدف المحافظة على سلامة القطاع المالي والمصرفي.

هذا ويرتكز الاستقرار المالي على جانبين، أولاهما المنظور الاحترازي الجزئي، وثانيهما المنظور الاحترازي الكلي، وهما من الأسس الضرورية لتعزيز الاستقرار المالي. حيث أن السياسة الاحترازية الجزئية تركز على حماية المؤسسات المالية الفردية من المخاطر بمختلف انواعها والتحقق من سلامة أوضاعها المالية ومراقبتها والإشراف عليها بما يكفل متانة مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين، في حين تعرف السياسة الاحترازية الكلية على أنها السياسة التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة وضبط المخاطر النظامية[1] للقطاع المالي للحد من تراكم هذه المخاطر وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات.

أولاً: الاحتياجات من المعلومات الائتمانية لأغراض الاشراف والرقابة على القطاع المالي والمصرفي

شهد القطاع المالي خلال العقدين الماضيين العديد من التطورات، صاحب ذلك توسع وتنوع للخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الأمر الذي ترتب عليه تزايد المخاطر التي تحتاج إلى رقابة احترازية. كما أظهرت نتائج الأزمة المالية العالمية في (2008) أوجه الضعف في أسلوب الرقابة على المؤسسات المالية، كما أبرزت ضرورة التنسيق والترابط والتكامل بين جوانب الرقابة الاحترازية الكلية وجوانب الرقابة الاحترازية الجزئية والسياسات الإقتصادية.

على أثر تبعات الازمة المالية العالمية في (2008) قامت مختلف البنوك المركزية وبتوصيات من قبل الهيئات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجلس الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولية ومجلس

[1] المخاطر النظامية: مخاطر التطورات التي تهدد استقرار النظام المالي ككل وبالتالي الاقتصاد بالكامل.

معايير المحاسبة الدولي بإصدار العديد من الإرشادات والإجراءات والتوصيات بخصوص التشريعات الناظمة للقطاع المالي لتصبح أكثر صرامةً على المؤسسات المالية من خلال فرض العديد من الإجراءات ذات العلاقة بالحاكمية المؤسسية، المخصصات وتصنيف الديون ومتطلبات راس المال وغيرها الكثير ، والتي من شأنها حماية القطاع المالي والمحافظة على نموه بشكل يكون قادراً على مواجهة أي مخاطر محتملة هذا بالإضافة للمحافظة على دوره الجوهري في دعم الاقتصاد الوطني.

إن تلك التوصيات أكدت من جديد على أهمية الرقابة الاحترازية على المستويين الكلي والجزئي معاً، فسلامة مؤسسة مالية واحدة ولو كانت ذو مخاطر نظامية مرتفعة لا يعني سلامة القطاع المالي ككل، لكن التحدي الذي يواجه السلطات الإشرافية اليوم هو كيفية متابعة امتثال تلك المؤسسات المالية وبشكل دائم لتكون قادرة على حماية القطاع المالي في ظل التغيرات المتسارعة، وذلك بهدف اتخاذ القرارات المناسبة بالوقت والشكل المناسب.

تعد المعلومات الائتمانية بالنسبة للجهات الرقابية المصدر الأساسي لتنفيذ مهامها الاشرافية والرقابية، ويعد مصدرها الحالي هو من التقارير الرقابية المكتبية والميدانية بالإضافة إلى مركزيات المخاطر العامة.

أما بالنسبة للمؤسسات المالية يعد الهدف الأساسي للمعلومات الائتمانية هو تجنب التباين في المعلومات (Information Asymmetry) بينها وبين المقترض، وبالتالي مساعدة هذه المؤسسات في ترشيد قراراتها الائتمانية بحيث يتم تقييم العملاء بشكل دقيق وبالتالي تعزيز جودة المحفظة الائتمانية والتخطيط الجيد لتصنيف الديون وكذلك احتساب المخصصات والعديد من الجوانب الإيجابية الأخرى والتي تنعكس في نهاية المطاف على سلامة الدورة التشغيلية للمؤسسات المالية واستقرارها المالي.

من هذا المنطلق يمكن القول أن تلك المعلومات الائتمانية التي تستعملها المؤسسات المالية لإدارة نشاطها الرئيسي "الإقراض" وخاصة التي توفرها شركات

المعلومات الائتمانية تعد مدخلاً اساسياً وغنياً ومتكاملاً لتنفيذ الرقابة الاحترازية على المستويين الكلي والجزئي، مع ضرورة توفير المعلومات الائتمانية بالجودة والوقت والشمولية المناسبة، حيث يعد ذلك عنصر اساسي وجوهري لضمان كفاءة وفاعلية الرقابة الاحترازية على المستويين الكلي والجزئي.

وبالتالي يعد استخدام المعلومات الائتمانية أمر هام لتحسين جودة تحليل الائتمان من قبل المؤسسات المالية، كونها تساعد في عملية تقييم مخاطر الائتمان، وتسهيل الحصول على التمويل، كما وتعتبر كذلك أداة فعالة لتعزيز سلامة وكفاءة الأنظمة المالية، وتسهم في تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية.

من جانب آخر فإن سرعة وتيرة التغيير في أنشطة القطاع المالي وجهود السلطات لتحسين فعالية منهجياتها، يقودها إلى التركيز ليس فقط على جمع المزيد من المعلومات الائتمانية، ولكن أيضا الاستغلال الكامل للبيانات المتوفرة في نظم المعلومات الائتمانية.

هذا ومن المرجح أن يختلف إلى حد ما من بلد إلى آخر مدى استخدام المعلومات الائتمانية للتنظيم والرقابة على النظام المالي. ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- الإطار القانوني والتنظيمي للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بما في ذلك قضايا مثل الأحكام السرية والالتزام بنشر التقارير الخاصة بهذه الكيانات.

- الإطار القانوني والتنظيمي الذي يدعم الإجراءات الرقابية وأنشطة البنك المركزي والسلطات الاشرافية الأخرى، وكذا سلطات القطاع المالي الأخرى، المتعلقة بالاستقرار المالي والمهام التنظيمية والاشرافية، بما في ذلك الإطار التنظيمي للرقابة الاحترازية.

- نموذج الإشراف المالي الفعلي المطبق، بما في ذلك درجته من التطور التقني.

- أنواع مصادر المعلومات الائتمانية القائمة، التوافر الفعلي، وعمق وشمولية البيانات فيها.

- توافر آليات التحليل والتقارير الحديثة في البنوك المركزية والسلطات الاشرافية لاستغلال البيانات المتوفرة في سجلات الائتمان (إن لم تكن هذه الأدوات جزء من النظام)، أو التي يتم الحصول عليها من مكاتب الائتمان ومؤسسات المعلومات الائتمانية التجارية.

نظراً للعوامل المشار إليها، نعرض في الورقة الأهمية الكبرى للمعلومات الائتمانية من خلال تقديم التقنيات اللازمة لمواكبة التطورات في القطاع المالي والاشراف عليه.

ثانياً: دور مكاتب الإستعلام الائتماني والمعلومات المتوفرة لديها

تقوم مكاتب الائتمان بتجميع معلومات ائتمانية قديمة وحديثة عن الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. من أهم خصائصها أنها تساعد في تسهيل الحصول على الائتمان وتؤدي إلى تنمية سوق الائتمان بشكل آمن، وبالتالي تعتمد عليها مؤسسات الاقراض لتبادل المعلومات الائتمانية، حيث يتم تبادل المعلومات في القطاع المالي والمصرفي عبر مكاتب ائتمانية عامة وخاصة. فالمركزيات العامة يديرها البنك المركزي، أما الخاصة، فعادة ما تدار من قبل شركات متخصصة بهذا المجال.

تساعد أنظمة الاستعلام الائتماني في التخفيف من المخاطر المرتبطة بالائتمان وتعزيز الرقابة على المؤسسات المالية وتحسين جودة التحليل الائتماني للمؤسسات المالية. فعدم كفاءة تبادل المعلومات قد يؤدي الى الافراط بالمديونية للأفراد والشركات الأمر الذي يحجب القدرة على التمييز بين المدينين الجيدين

والسيئين. كما تلجأ حاليا مؤسسات التمويل الأصغر (Microfinance Institutions) والمصارف عبر العالم الى استعمال عدد من التقنيات المبتكرة للتصنيف الائتماني "Credit Scoring" لتخفيف كلفة الائتمان والوصول الى شرائح جديدة، وتحسين ادارة المخاطر وزيادة حجم الائتمان وتحسين كفاءة التشغيل والربح، إذا جمع بين التقنيات المبتكرة وجودة المعلومات الائتمانية.

ثالثاً: كيفية استخدام المعلومات الائتمانية في الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية

أ. الرقابة الاحترازية الجزئية (Micro Prudential Supervision)

قام البنك الدولي في عام (2011) بإصدار المبادئ العامة لإعداد التقارير الائتمانية (General Principles for Credit Reporting) وبدعم من بنك التسويات الدولي وبالتعاون مع فريق عمل دولي (مكون من البنوك المركزية والسلطات الاقتصادية الأخرى والمنظمات المتعددة الاطراف وسلطات حماية المستهلك المالي وشركات المعلومات الائتمانية). وفي آذار- 2013 قام البنك الدولي بتشكيل اللجنة الدولية لإعداد التقارير الائتمانية (International Committee for Credit Reporting ICCR)، والتي يمثل صندوق النقد العربي أحد أعضائها، بهدف مواصلة العمل بشأن التأكيد على الجوانب الإيجابية المتعلقة بتنفيذ المبادئ العامة لإعداد التقارير الائتمانية.

حيث ينص الهدف الرئيسي لتلك المبادئ على أن أنظمة المعلومات الائتمانية يجب أن تدعم بشكل فعال المؤسسات المالية في اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة مما يضمن سلامة الدورة التشغيلية لها واستقرارها المالي وبالتالي ضمان جودة سوق ائتماني تنافسي ومتين. كما أن نظام الاستعلام الائتماني الفعال يجب أن يدعم الجهات الرقابية والاشرافية لضمان وجود نظام رقابي فعال وكفؤ وكذلك المساعدة في تقليل المخاطر النظامية.

كما قام البنك الدولي وبالتعاون مع اللجنة الدولية للتقارير الائتمانية (ICCR) بإصدار مجموعة من القواعد والتوصيات وأوراق العمل في إطار التأكيد على أهمية استخدام المعلومات الائتمانية في تعزيز الاستقرار المالي، ودورها في دعم وتحسين آليات الاشراف والرقابة الاحترازية الجزئية و الكلية على القطاع المالي والمصرفي.

إن هذا الطرح ليس جديد، حيث أن استخدام المعلومات الائتمانية لغايات الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية قد طبق في العديد من الدول حول العالم والتي أثبتت فعاليتها في هذا الإطار. فعلى مستوى الرقابة الاحترازية الجزئية فإن استخدام المعلومات الائتمانية التي توفرها شركات المعلومات الائتمانية بعد تحليلها يعد مصدراً غنياً بالمعلومات لغايات الرقابة الاحترازية الجزئية ومن بين تلك المعلومات التي توفرها (التركز في محفظة القروض، توزع القروض بين القطاعات المختلفة، العملات التي منحت بها، فترات الاستحقاق، نوعية الضمانات المستوفاة، القروض التي تم جدولتها أو إعادة هيكلتها، القروض غير العاملة، القروض التي تم استرداد قيمها، القروض التي تم شرائها و/أو تم بيعها لمؤسسات مالية اخرى وأسعار الفوائد على القروض الممنوحة)، وعلى مستوى الرقابة الاحترازية الكلية فإنها توفر المعلومات الآتية (النمو في سوق الائتمان ضمن القطاع المالي والمصرفي، النمو في سوق الائتمان من خارج القطاع المصرفي، مخاطر التركز، مخاطر الانتشار للازمات المالية (على مستوى القطاع و/أو لدول أخرى)، نقل المخاطر، حجم وأهمية القروض غير العاملة، العملات التي منحت القروض بها، فترات الاستحقاق) كل تلك المعلومات ستساهم في عملية تجنب المخاطر النظامية بشكل أساسي ومختلف أنواع المخاطر الاخرى.

إضافة إلى مهام التحليل على مستوى المؤسسة المالية الفردية، فإن الرقابة الميدانية تعتمد على تحليل عينة مختارة من المقترضين لدى المؤسسة المالية، ويستند ذلك إلى استخدام معلومات ائتمانية دقيقة ومفصلة عن المقترضين.

تتضمن المهام الاشرافية تقنيات أخرى لتحليل المخاطر بشكل تنبؤي (forward looking risk analysis)[2] ، كاختبارات الضغط ونظم "الإنذار المبكر" والخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) ضمن المعيار المحاسبي 9، كذلك مراجعة مجموعة الأقران (peer group reviews) لتحديد مستويات مقبولة من الانحراف عن المعايير على مستوى المؤسسة الفردية.

قواعد الرقابة الاحترازية الجزئية Micro Prudential

تلعب المعلومات الائتمانية الدقيقة دورا مهما في المساعدة على تصميم نظم الرقابة في القطاع المالي وكذلك معايرتها، ويمكن استخدام المعلومات الائتمانية من طرف السلطات الرقابية للارتقاء بالمهام التالية:

- **مراجعة معايير الرقابة (calibrating regulatory measures):**

يمكن أن تساعد المعلومات الائتمانية على ضبط الإجراءات/التدابير الرقابية المتعلقة بالبنوك الفردية أو مؤسسات الائتمان الاخرى التي تشكل نسب مخاطر أو ممارسات غير عادية والتي تم تحديدها خلال اختبارات الاوضاع الضغط أو غيرها.

- **مهام التحليل من أجل تصميم أنظمة جديدة أو محدثة**، ويشمل ذلك:

  - استخدام آليات رقابية خاصة بمراجعة أنظمة تصنيف المخاطر الداخلية للبنوك IRB .

[2] بازل "25 عامًا من التنظيم المالي الدولي: التحديات والفرص" ، بازل ، 26 سبتمبر 2013 . Full speech is available at http://www.bis.org/speeches/sp130926.htm

- التحقق (Validation): مراجعة أطر التحقق الداخلي (revise validation) لصحة أنظمة التصنيف المعدة من طرف المؤسسات المالية لتحديد متطلبات رأس المال، بما فيها:

- تقدير احتمالات التعثر في السداد المرتبط بخطوط الائتمان في مختلف المؤسسات المالية.

- التحقق من المعايير (Loan parameters) المرتبطة بالقروض مثل احتمالات التعثر في السداد PD، والخسارة في حال التعثرLGD، وذلك لغايات احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ضمن IFRS9.

- اعتماد السلطات على المعلومات الائتمانية لتقييم أنظمة التصنيف المعدة من طرف المؤسسات المالية، وقدرتها التنبؤية إلى جانب مراجعة جودة البيانات ونظم التصنيف.

- تقييم مدى تطور القوة التمييزية لنظام تصنيف المؤسسات المالية من خلال دورة الأعمال (Business cycle).

- المخصصات المرتبطة بخسائر القروض: يمكن للسلطات استبدال النموذج التقليدي القائم على "الخسائر المتحققة" (Incurred loss) بالنموذج التطلعي، نموذج "الخسارة المتوقعة" (EL). وفي هذا الصدد، يمكن استخدام المعلومات الائتمانية الشاملة للتأكد ما إذا كانت المخصصات المرتبطة عموما مطابقة لخسائر القروض المتوقعة من جهة، إلى جانب نموذج "الخسارة المتوقعة"، الشروط الرقابية يجب أن تتضمن تعريف التعثر في سداد الائتمان، الذي يشمل ليس فقط الأحداث ذات الصلة بعجز سداد الائتمان من الطرف المقابل

(counterparty) ذات الصلة بالمقرض، لكن أيضا من المؤسسة التي منحت الائتمان إلى الطرف المقابل.

- استخدام السلطات الاشرافية لمعلومات ائتمانية أكثر دقة لفحص/ تقييم تحيد المؤسسة المالية عن الشروط المرتبطة بنموذج IRB، واتخاذ تدابير تصحيحية (add-ons) لضبط متطلبات رأس المال.

- استخدام السلطات الاشرافية لمعلومات الائتمان لتقييم/ تقدير التعرض الإئتمالني عند التعثر (EAD) في إطار خطوط الائتمان في المؤسسات المالية المختلفة.

• وضع السلطات الاشرافية "لأنظمة تصنيف المخاطر المؤسسات المالية":

اعتمادا على المعلومات الائتمانية يمكن للسلطات الاشرافية وضع "أنظمة تصنيف المخاطر المؤسسات المالية":

- يمكن تقديم هذه الأنظمة للمؤسسات المالية الغير القادرة على تطوير أنظمتها الخاصة (لافتقارها إلى ما يكفي من الموارد والخبرة، أو البيانات التاريخية).

- استخدام هذه الأنظمة من جهة أخرى لمقارنة أنظمة التصنيف الداخلي للمؤسسات المالية، على سبيل المثال لأغراض تحديد المقترضين الذين يتم تصنيفهم جيدا بشكل غير طبيعي.

- **مخاطر الائتمان لمحفظة المؤسسات المالية**

إن مراقبة المؤسسات المالية وتقييم قدرتها على تحمل الخسائر لمخاطر الائتمان، وكفاية مستويات رأس المال والأحكام السليمة، يمكن تنفيذه عن طريق استخدام المصفوفات الانتقالية ونماذج مخاطر محافظ الائتمان التي تتضمن معلومات الائتمان على النحو التالي:

- المصفوفات الانتقالية هي أجهزة مفيدة لتحليل ديناميكيات محفظة مخاطر الائتمان، حيث تظهر التغير في الحالة الائتمانية سواء سلباً أو ايجاباً، ومتوسط معدل الاقراض الخاصة بهم وإلى أي مدى قد انحرفت عليه من ذلك المتوسط (تقلباته).

- تعتمد أيضا نماذج المحفظة على استغلال معلومات الائتمان التاريخية، حيث أنها توصف أفضل توزيع للخسارة في محفظة القروض.

- يمكن لهذه التقنيات أن تسهم في إمكانية الوقوف على قدرة البنوك على تحمل الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة.

الرقابة الميدانية (On-site inspections)

يتمثل دور المعلومات الائتمانية في الرقابة الميدانية فيما يلي:

- إن استخدام المعلومات الائتمانية الدقيقة يساعد على تبسيط المهام الإشرافية في رصد وتقييم ملاءة المصارف والمؤسسات المالية ومرونتها.

- تقييم السلطات الاشرافية لنوعية/جودة محفظة القروض المصرفية والاستناد إلى عينات من المقترضين: فتوافر المعلومات الائتمانية يساعد على جعل الجهود الإشرافية أكثر كفاءة وفاعلية، كما يمكِن من تشكيل عينات للمقترضين في طبقات خاصة (من خلال معرفة مسبقة لعدد وحجم القروض التي منحت كل مؤسسة مالية عن طريق نوع المقترض، نوع الائتمان وتقييم المخاطر في الحد الأدنى) لضمان الطابع التمثيلي لنشاط المؤسسات المالية في المناطق الجغرافية، القطاعات التجارية ونوع المنتجات التي تنشط فيها، أو إعداد عينات للمقترضين من فئات محددة مصممة خصيصا للفئات التي تستلزم التدقيق.

- المعلومات الائتمانية الشاملة تساعد السلطات الاشرافية على إعداد عينات القروض لتقييم تأثير سياسات الائتمان الجديدة أو المنتجات المالية الجديدة عن طبيعة المخاطر في البنوك.

- دراسة السلطات الاشرافية على المؤسسات المالية (خلال التفتيش الميداني) لموثوقية ومتانة عمليات وأنظمة تقييم المخاطر من طرف المؤسسات المالية، وخاصة، إن كانت هذه المؤسسات المالية تقلل من شأن المخاطر غير المتوقعة للتخلف عن السداد (underestimating default risk).

تمكِن المعلومات الائتمانية المتوفرة لدى السلطات الاشرافية من خلال اعداد عينات من محفظة المؤسسات المالية، من اكتشاف تناقضات أو خلل في أنظمة تصنيف أو سياسات الائتمان غير المنضبطة. على سبيل المثال، تحديد وتتبع إعادة تمويل القروض/ إعادة هيكلة القروض لمراقبة سلوك السداد. ومن جهة أخرى، فإن تحديد عينات محفظة المؤسسات المالية يساعد على فحص تصنيفات المخاطر المعينة من قبل مختلف المؤسسات المالية لنفس المقترض، حيث إن وجود فروق ذات دلالة إحصائية و/أو

منهجية غير طبيعية يجب أن يؤدي الى ضرورة إجراء المزيد من المراجعات من طرف السلطات الرقابية.

الرقابة المكتبية (Off-site monitoring)

تستخدم السلطات الرقابية المالية المعلومات الائتمانية في المقام الأول لتقييم مخاطر الائتمان من خلال الرقابة المكتبية. وتتطلب تقنيات الرصد وغيرها معلومات ائتمانية مفصلة عن محفظة القروض لدى المؤسسات المالية لتقييم المخاطر التي تستند إليها. على الرغم من أن بعض هذه البيانات قد يتم الحصول عليها من المؤسسات المالية أنفسهم عن طريق التقارير الدورية أو من التقارير المكتبية، فإن المعلومات الائتمانية عادة ما تحتوي على بيانات محدثة عمليا لجميع المقترضين في محفظة القروض، وبالتالي تفوق غيرها من مصادر المعلومات.

تمكن السلطات الرقابية من قياس تعرض البنوك لمخاطر التركز حسب نوع المقترض، والمنطقة وقطاع الأعمال، نوع الائتمان، والتحقق من امتثال المؤسسات المالية مع القواعد التنظيمية الاحترازية لتصنيف مخاطر المقترضين. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق مقارنة تقييم لنفس المقترض في مختلف البنوك أو حساب مصفوفات الانتقال وقياس مدى تدهور محفظة البنك نسبة إلى المؤسسات المالية الأخرى.

تلزم جهود السلطات الاشرافية المؤسسات المالية تحديث آليات العمل من أجل تقييم الأداء المالي ومخاطر المؤسسات المالية، وتكييف (adapting) مختلف أساليب إدارة المخاطر الائتمانية التي تم إدخالها أو تطويرها من قبل القطاع المالي والمصرفي. على الرغم من أن الاعتماد على قواعد البيانات ليس بديلا مثاليا للرقابة الميدانية، وبشكل خاص يتم تسهيل عملية المراقبة المكتبية من قبل السلطات الاشرافية التي تستخدم المعلومات الائتمانية لإنتاج تقييمات أكثر موثوقية ومفيدة لتحديد المخاطر القطاع المالي والمصرفي؛ على سبيل المثال، تلك التي تستخدم المعلومات

الائتمانية في التقنيات، مثل تقييم المخاطر ونظم الإنذار المبكر، ونماذج محفظة الائتمان واختبارات الضغط، وكذلك التي تحتاج إلى بيانات مفصلة عن قروض البنوك.

ب. الرقابة الاحترازية الكلية (Macro prudential supervision)

تركز السلطات الإشرافية ليس فقط على تقييم مواطن الضعف واحتمالات الفشل لدى المؤسسات المالية، بل كذلك استقرار النظام المالي من خلال وضع إطار السياسة الرقابية الاحترازية الكلية. مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النظامية للمؤسسات المالية، والاعتماد على مصادر مختلفة للبيانات الائتمانية وتقنيات حديثة لتحديد المخاطر النظامية ومراقبتها بشكل فعال، حيث يتم استخدام المعلومات الائتمانية من قبل السلطات الإشرافية، للغايات التالية:

- تحديد المديونية الإجمالية للمقترضين.
- مساعدة السلطات الاشرافية لإعادة النظر وعند الضرورة تصحيح تصنيف المؤسسات المالية لمقترضيها.
- تقييم مدى كفاية مخصصات القروض المتعثرة، تحديد اتجاهات الإقراض وتحديد البنوك التي زادت بشكل كبير من تعرضها لقروض عالية المخاطر.

تستخدم السلطات الاشرافية المعلومات الائتمانية لتعزيز الممارسات الإشرافية القائمة على أساس المخاطر (Risk Based Supervision). فتوافر البيانات التفصيلية من القروض الممنوحة من قبل الوسطاء (معلومات فردية عن المقترض)، يمكن السلطات الاشرافية من تحديد

المخاطر المتعلقة بمحافظ قروض الوسطاء أكثر دقة، وكذلك تحسين كفاءة وفعالية أداء بعدي الإطار الإشرافي: الرقابة الميدانية والرقابة المكتبية.

قواعد الرقابة الاحترازية الكلية Macro Prudential

تركز السياسات الرقابية والاشرافية ليس فقط على ملاءة المؤسسة المالية ولكن أيضا على استقرار الاقتصاد الكلي، بما في ذلك دمج عناصر من نهج الرقابة الاحترازية الكلية، الذي يتعلق أساسا باستقرار الاقتصاد الكلي بشكل عام. ويتميز هذا النهج بوجود منظورين:

- الأول البعد الزمني، الذي يحاول تخفيف تداعيات التقلبات في الائتمان نظرا لردود الفعل / آثار التحركات الارتدادية (feedback/second round effects) بين القطاعات المالية والحقيقية للاقتصاد.

- والثاني البعد المقطعي (cross sectional)، والذي يتناول المؤسسات ذات الأهمية النظامية، الترابط (inter-linkages)، والآثار غير المباشرة التي هي الدوافع الرئيسية لمشاكل المؤسسات المالية، من خلال تحليل العديد من مصادر المعلومات.[3]

اختبارات التحمل (Stress Tests)

على الرغم من أن المؤسسات المالية تقوم بإجراء اختبارات الضغط كجزء من سياساتها لإدارة مخاطر الائتمان، فإن المصارف المركزية والسلطات الاشرافية يؤدون بشكل متزايد اختبارات الأوضاع الضاغطة الخاصة بهم.

[3] للحصول على معلومات إضافية، انظر على سبيل المثال، "التقرير الرئيسي لـ ESRB حول السياسة الاحترازية الكلية في القطاع المصرفي" (2014).

تساعد البيانات المفصلة عن القروض السلطات الاشرافية بوضع أفضل نموذج لتأثير الاوضاع الضاغطة على محافظ المؤسسات المالية، فضلا عن تحليل قدرة المؤسسات المالية على الحفاظ على الملاءة المالية.

وقد صممت هذه الاختبارات الإشرافية للأوضاع الضاغطة لقياس قدرة المؤسسات المالية على تحمل الخضوع لاحداث الضغط المالي الشديد. من ناحية مخاطر الائتمان، عموما يتم تقدير الخسائر المحتملة للمؤسسات المالية وفقا لنماذج تراعي الوضع الداخلي للمؤسسة المالية (أنواع الائتمان، وجودة محفظة القروض والتركز، الخ)، بالإضافة إلى متغيرات الاقتصاد الكلي (نمو الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، وغيرها)، وفقا للسيناريو المتفق عليه، والذي قد يكون حتمي (تاريخي أو موضوعي) أو مؤشر ستوكاستيكي (عادة، والمستمد من مونتي كارلو). بغض النظر عن كيفية تجميع السيناريوهات، يمكن تحليل التأثير على جودة محفظة القروض لدى المؤسسات المالية من أعلى إلى أسفل، وتوجيه تأثير اختبار التحمل لمحفظة المؤسسة المالية ككل، أو من أسفل إلى أعلى، وتقييم تأثير على كل شريحة من السوق أو خط الأعمال وتجميع النتائج عبر المؤسسات المالية.

ليكون هذا النوع الأخير من التحليل أكثر دقة وتفصيلا، يتطلب مجموعة وافرة من البيانات. حيث تمكن المعلومات الائتمانية المفصلة السلطات الاشرافية بإجراء تحليل دقيق لتتبع من خلاله تأثير المقترضين من المؤسسات المالية ذوي الأهمية الكبرى، والذين يشكلون حصة كبيرة من الأصول، وبالتالي قد يكون لهم صلة نظامية.

تتطور احتياجات السلطات الرقابية للمعلومات الائتمانية مع مرور الوقت لتواكب التغيرات في العمل المصرفي والأعمال المالية بشكل عام، وأيضا نتيجة لنماذج تنظيمية / إشرافية جديدة. كشفت الأزمة المالية الأخيرة عددا من الثغرات في البيانات التي تعوق الإشراف والتنظيم الفعال. نتج عنها مجموعة من التوصيات لملئ هذه الفجوات ومنها الحاجة إلى تحديد أدق للمخاطر في القطاع المالي، والحاجة إلى تحسين جودة البيانات المتعلقة بالشبكة المالية الدولية كما ذكرنا سابقاً وندرج أدناه أبرز تلك المخرجات:

- هناك طلب متزايد على المعلومات الائتمانية الدقيقة واستخدامها في وضع النظم الرقابية (regulation making). حيث تدرك السلطات الرقابية المالية الأهمية الكبيرة للمعلومات الائتمانية بشكل خاص لتحقيق التنظيم الجيد في مجموعة متنوعة من المجالات.

- أحد الأدوار الرئيسية للرقابة الاحترازية الجزئية والكلية (Micro and Macro prudential supervisors) هو تطبيق القواعد التنظيمية. في هذا السياق، يعتمد المراقبون الماليون في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد على البيانات لفهم أفضل لقضايا القطاع المالي وتقرير ما إذا كان هناك حاجة لأنظمة "جديدة"، إما لتنظيم جوانب معينة للمرة الأولى أو لتحسين الأنظمة القائمة.

- تعتبر المعلومات الائتمانية أداة مهمة لتصميم ووضع معايير للعديد من أنظمة الرقابة الاحترازية في القطاع المالي والمصرفي. فتوافر المعلومات الائتمانية التاريخية الطويلة الأجل لأكبر حصة ممكنة من المقترضين في القطاع المالي والمصرفي، يمكن من استخدامها وتحليل المعلومات الواردة، الأمر الذي يمكن أن يساعد في إعادة تشكيل التنظيم الحكيم لمخاطر الائتمان. وذلك عن طريق:

  - استخراج البيانات المتنوعة Data mining

  - أساليب الاقتصاد القياسي، مثل المصفوفات الانتقالية، وكذلك نماذج التصنيف الائتماني scoring models

  - كما يمكن اشتقاق دالة توزيع الخسارة من نماذج المحفظة الائتمانية من الضبط الأفضل (calibrate) من جانب السلطات لنسب المخصصات ومتطلبات رأس المال لتعكس بشكل وثيق الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة لمخاطر الائتمان.

رابعاً: أهم التحديات التي تواجه قد تواجه قطاع المعلومات الإئتمانية

- إن استمرار استخدام مركزيات الائتمان لأغراض التقارير الائتمانية قد تعوق عن غير قصد تنمية مكاتب الائتمان الخاصة.

- صعوبة الحصول على المعلومات العامة (Public Information): في كثير من الأحيان تكون غير متوفرة/ غير إلكترونية.

- عدم استخدام البيانات غير التقليدية (الهاتف المحمول على سبيل المثال)، بالرغم من أهميتها.

- عدم وجود إطارقانوني (Tailored) للمعلومات الائتمانية بما في ذلك ما يتعلق بحقوق المقترضين.

- الاستمرار بالاعتماد على الضمانات في تقييم الملاءة الائتمانية للعملاء بدلا من المخاطر.

أما فيما يخص السلطات الرقابية فإنها تواجه تحديات على الجانب العملي لاستغلال البيانات الموجودة بشكل فعال. فضعف البنية التحتية التكنولوجية الداعمة، ضعف قدرات تخزين البيانات، وكذلك صعوبات تجميع وتصنيف استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة، يشكل تحديا يعوق الاستفادة من توافر المعلومات الائتمانية. كما أن توفر واستخدام السلطات لآليات تحليل محدودة، لا تسمح بتحليل البيانات من وجهات نظر متعددة.

وأخيراً وفيما يتعلق بالتحديات العابرة للحدود، فإن هناك تحديات هامة تتمثل بكيفية تبادل المعلومات الإئتمانية عبر الحدود، وكذلك أهمية وجود إطار قانوني وآلية تنسيق على المستوى الإقليمي.

خامساً: تجربة مصرف لبنان

أ. التصريح عن المدينين

المعلومات المصرح عنها للأفراد:

الاسم الثلاثي (الاسم الأول، اسم الأب والعائلة)، الجنس، اسم الوالدة وشهرتها، تاريخ الميلاد (يوم، شهر، سنة)، اسم الزوج/ة، مكان ورقم السجل، الجنسية، العنوان ورقم الهاتف، تصنيف العميل (موظف، صاحب مهنة..)، المحفظة الائتمانية (قرض شخصي أو تجاري)، الوضع القضائي (رقم المركزية).

المعلومات المصرح عنها للأشخاص المعنويون (شركات):

اسم الشركة، الجنسية، الاقامة، العنوان ورقم الهاتف، سجل التجارة (رقم ومقر)، المحفظة الائتمانية، الوضع القضائي، الاسماء التارية، اعضاء مجلس الادارة، الشركاء، رقم المركزية.

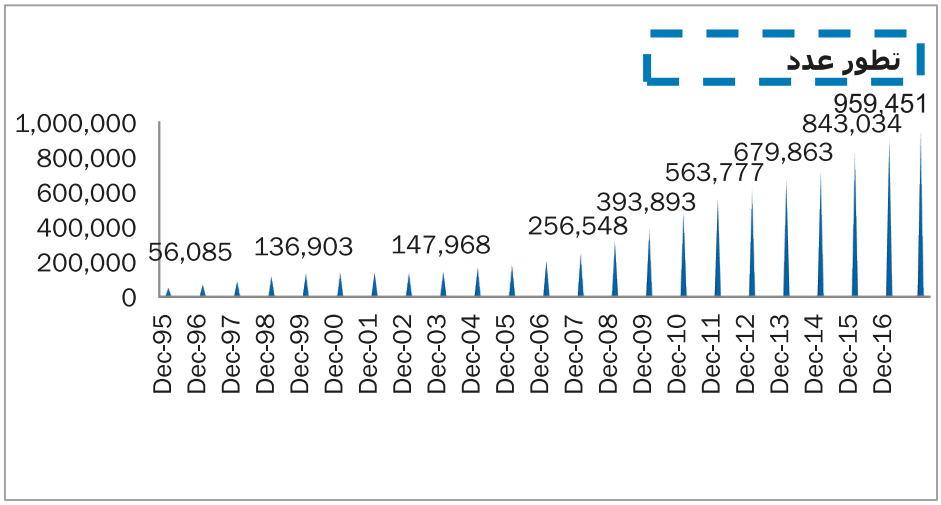

ب. التصريح عن الالتزامات

رموز القروض، قيمة القرض وعملته، مدة القرض، تصنيف الدين، اسم المصرح والفرع، المبالغ الممنوحة، المبالغ المستعملة، الديون الرديئة.

حجم القروض

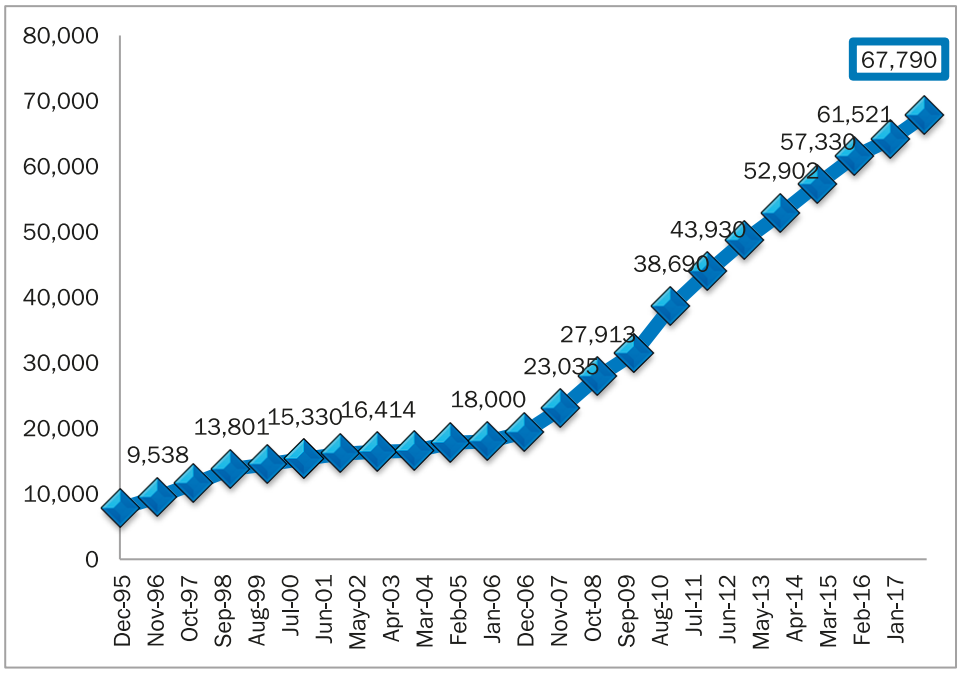

ج. التصريح عن الضمانات

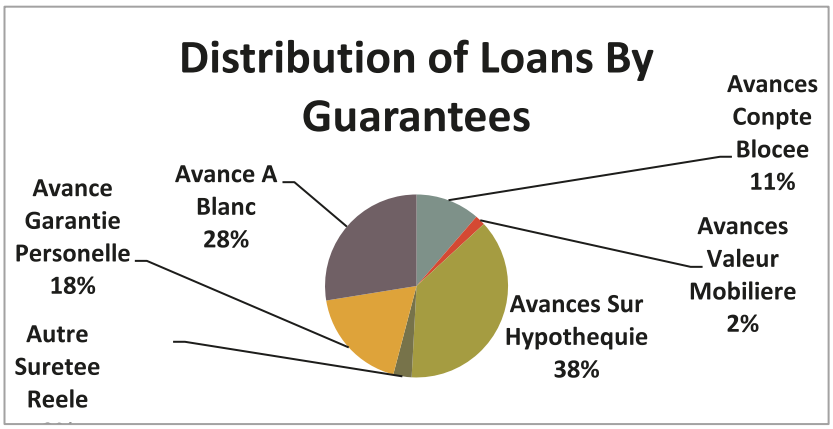

الرقابة

تبدأ دورة المعلومات الائتمانية بجمع المعلومات المالية عن المقترضين، تخزينها وتحليلها، تتحول بعدها الى أداة تساعد على:

- تحليل الائتمان «Credit Analysis»
- اتخاذ قرارات التسليف المناسبة
- الرقابة المالية على محفظة القروض
- مراجعة وتقييم نوعية محفظة القروض
- تحديد المستوى الأمثل من هامش المخاطرة الذي يمكن تحمله

الهدف الاساسي لممارسات التقييم والضبط هو التأكد من الادارة الفعالة والعملية لمؤسسات الوساطة

المالية المراقبة، بالإضافة الى التأكد من حسن تطبيقها النظم والقوانين.

	التصنيف	
1	عادي	القدرة على الايفاء وبالوقت المحدد
2	للمتابعة	وجود نقص في الملف عند التجديد
3	للمتابعة والتسوية	بدء التعثر على الايفاء - تأخير بين 60 و90
4	دون العادي	القدرة على الايفاء تعتمد على تعثر الوضاع المالي الحالي او اللجوء الى تسييل ضمانات – تأخير بين 90 و180 يوم
5	مشكوك بتحصيله	التعذر عن التسديد حتى بعد تصفية الضمانات – تأخير أكثر من 6 أشهر
6	رديء	انعدام امكانية التحصيل لا ضمانة ولا تواصل وامكانية رفع دعوة قضائية

تصنيف الديون

د. تطور جودة القروض

تطور الديون العادية حسب القطاعات الاقتصادية:

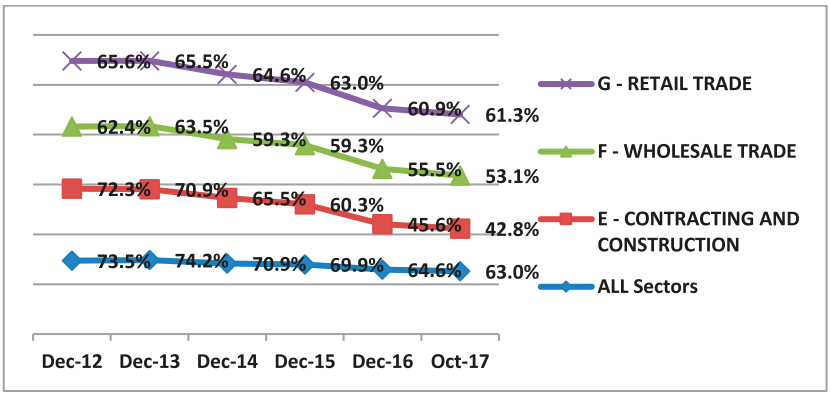

تطور الديون المتعثرة

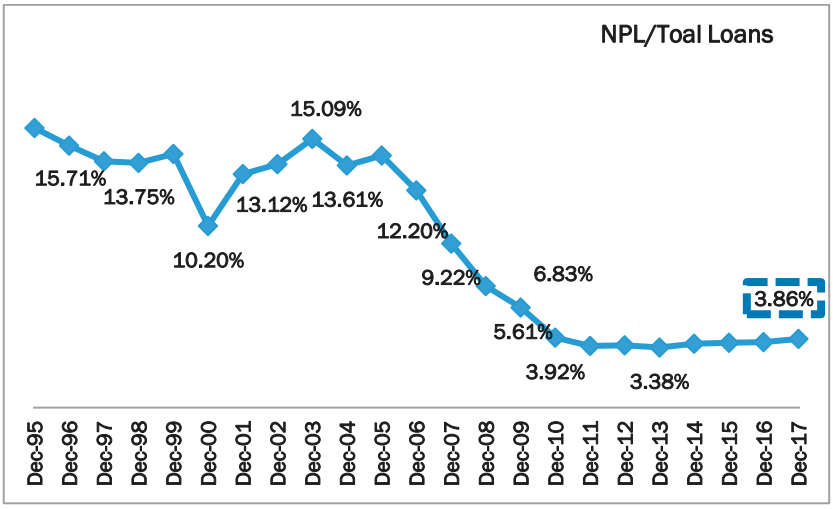

إن تجربة مصرف لبنان تسلط الضوء على الأهمية الكبيرة لوجود مكاتب الائتمان، وكذلك أهم التحديات التي تواجهها مكاتب الائتمان الخاصة:

فوائد وجود مكاتب الائتمان من خلال تجربة مصرف لبنان

- قدرة مكاتب الائتمان على المساعدة في إنشاء مؤسسات تصنيف ائتماني تطبيقا لاتفاق بازل.
- دور مكاتب الائتمان المهم في تأسيس نظام فعال لتحديد الجدارة الائتمانية والتنبأ بالأداء المستقبلي لتعزيز مراقبة حجم العمليات ذات المخاطر العالية.

أهم التحديات التي تواجهها مكاتب الائتمان الخاصة على ضوء تجربة لبنان:

- وجود أكثر من رقم للعميل الواحد في المركزية.
- قانون السرية المصرفية.
- التصريح "المضلل" عن حجم التسليفات الممنوحة للعملاء.
- التصريح الخاطئ عن تصنيف و/أو الوقت المتبقي للتسليفات الممنوحة للعملاء.

سادساً: الخلاصة والتوصيات

تضمنت الدراسة مناقشة للدور الذي يمكن أن تلعبه المعلومات الائتمانية في تعزيز التنظيم والإشراف على القطاع المالي المصرفي في الدول العربية. من أجل الاستفادة من استخدامها إلى أقصى حد ممكن لأغراض الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية، يستلزم ذلك تحديد ما إذا كانت نظم المعلومات الائتمانية في الدول العربية تتوفر على الخصائص الأساسية التي تميز نظم الائتمان المتقدمة، وكذلك وضع خطط عمل للارتقاء بها وتطويرها.

تم التأكيد على أهمية التنسيق بين مكاتب الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية، للمساعدة في مراقبة وتتبع تنامي الإقراض عبر الحدود، مما يتطلب توفير المعلومات اللازمة للمؤسسات المالية في الدول العربية من أجل التحقق من الملاءة المالية للمستثمرين ومساعدتها على تفادي أية ازمات في هذا الشأن:

- تغطية كاملة، غير مجزأة لمكاتب الائتمان العامة.
- التركيز على نشر خدمات ذات القيمة المضافة.
- التنسيق الإقليمي للإطار القانوني.
- تبادل المعلومات عبر الحدود.
- تعزيز الوعي لدى المقرضين والرأي العام.
- تعزيز مؤشر تبادل المعلومات الائتمانية.

- الارتقاء بأنظمة الاستعلام الائتماني لتكون قادرة على تلبية احتياجات السلطات الرقابية من المعلومات الائتمانية

- قيام أنظمة الاستعلام الائتماني بتوفير البيانات الكمية والنوعية.

- استخدام المعلومات الائتمانية في رصد وإدارة المخاطر الائتمانية والاستفادة منها في توجيه السياسة الائتمانية لجهات الاقراض اللازمة.

- قيام نظم الاستعلام الائتماني بالمحافظة على دقة وحداثة وشمولية البيانات.

- تسهيل وصول أنظمة الاستعلام الائتماني إلى المعلومات العامة.

- تعزيز دور شركات الاستعلام الائتماني وتوسيع نطاق عملها لتشمل المعلومات المتعلقة بمديونية عملاء كافة مقدمي الائتمان من غير البنوك.

من جهة أخرى، إن تطور تقنيات التحليل الممكن استخدامها في المهام التنظيمية والإشراف على القطاع المالي الاحترازي الجزئي أو الكلي، يساعد السلطات على تعزيز عمق التحليل في المهام التي يؤدونها بشكل منتظم أو على أساس استثنائي، وكذلك للنظر في المشاكل المحتملة الخاصة بالمؤسسات المالية من زوايا جديدة. لعل أكبر التحديات لاستخدام هذه التقنيات والاستفادة منها بأكبر قدر ممكن في الدول العربية، تشمل دقة، توافر، وشفافية البيانات الائتمانية اللازمة لتنفيذ العديد من هذه التقنيات الجديدة.

إلى جانب ذلك، هناك حاجة للارتقاء بجودة وشمولية المعلومات الائتمانية، فعلى السلطات الاشرافية والرقابية في القطاع المالي في الدول العربية

التعاون فيما بينها على الصعيد الإقليمي والدولي، ووضع الآلية المناسبة للتنسيق بين كل المؤسسات المعنية بالاستعلام الائتماني لتسهيل وتحسين الوصول المعلومات الائتمانية عبر الحدود من قبل هذه السلطات. إضافة إلى تعزيز الإصلاحات القانونية والتنظيمية اللازمة على المستوى المحلي لضمان الوصول الفعال واستخدام كافة البيانات الائتمانية لمصادر نظم المعلومات الائتمانية.

عادة تواجه السلطات في القطاع المالي تحديات على الجانب العملي لاستغلال البيانات الموجودة على نحو فعال. وتتراوح الصعوبات من تجميع وتصنيف لاستخدام البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة، إلى ضعف البنية التحتية التكنولوجية الداعمة (على سبيل المثال ضعف قدرات تخزين البيانات)، إلى توفر أدوات تحليل محدودة، لا تسمح بتحليل البيانات من وجهات نظر متعددة. فعلى السلطات في الدول العربية تطوير المعرفة لاستخدام البيانات المتاحة إلى أقصى حد ممكن، وإتاحة لموظفيها الآليات الفنية اللازمة والبنية التحتية التقنية الشاملة لتحقيق هذه الغاية.

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية– 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENT SYSTEM IN EGYPT-2007
20. مصطلحات نظم الدفع والتسوية – 2007.

21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف والسياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.

44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.
47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب الدول العربية.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة – 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية – 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل – 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية – تجربة بنك المغرب – 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ – 2014.

63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر – 2014.
64. قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية – 2015.
65. المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل – 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية – 2015.
67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي – 2015.
68. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان – 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة – 2015.
71. المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار رقم تسعة – 2017.
72. سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية – 2017.
73. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية (ورقة محدثة) – 2017.
74. Financial Inclusion Measurement in the Arab World.
75. تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – 2017.
76. Financial Education Initiatives in the Arab Region.
77. نشرة تعريفية بمفاهيم الشمول المالي – 2017.
78. كتيب تعريفي بمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – 2016.
79. إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي – 2017.
80. الإطار القانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية – 2017.

81. توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية – 2017.
82. Payment and Securities Settlement Systems in Lebanon- 2017
83. المعالجة الرقابية لمخاطر الديون السيادية – 2018.
84. الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة – 2018.
85. قضايا الإسناد الخارجي في الخدمات المالية والمصرفية – 2018.
86. التطورات الرقابية في الدول العربية وتنفيذ متطلبات بازل III – 2018.
87. Regulatory Developments and Basel II Implementation in the Arab Region in 2018.
88. De-Risking and Financial Inclusion: Global trends and thoughts for policy debate for the Arab region – 2018.
89. العلاقة بين إجراءات البنوك المراسلة العالمية والشمول المالي – 2018.
90. المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة – 2018.
91. الإطار العام للاستقرار المالي وإدارة المخاطر العابرة للحدود – 2018.
92. دور المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة – 2018.
93. تطبيق مبادئ إدارة التعثر في إطار مبادئ البنية التحتية المالية – 2018.
94. الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكتروني – تجربة مصرف الإمارات المركزي – 2018.
95. إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III في الدول العربية.
96. تحديد وإدارة مخاطر دعم الشركات المرتبطة.
97. الإجراءات الرقابية والإشرافية للتعامل مع البنوك الضعيفة.
98. تطبيق صافي التمويل المستقر (NSFR) وفقاً لبازل III.
99. تمكين المرأة مالياً ومصرفياً.
100. استخدام أدوات الدفع الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي.
101. تحفيز البنوك لتمويل الشركات الناشئة – تجربة مصرف لبنان.

102. الثورة الرقمية وتداعياتها على النظام المصرفي والاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية.
103. متطلبات إصدار مؤشر محلي للاستقرار المالي في الدول العربية – تجربة المملكة الأردنية الهاشمية.
104. مخاطر الجرائم المالية الإلكترونية وآثارها على نظم الدفع.
105. تطبيقات التحويلات الفورية في المدفوعات الصغيرة.
106. قضايا تطبيق الشيك والتوقيع الإلكتروني.
107. إرشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني.
108. استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإشراف والرقابة في الدول العربية.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors